والأول مظهره اللهجات التى يغتفر فيها الخروج على مقتضى قوانين العربية والفصاحه ، أما الكتابة فهي وسيلة الفصحى التى لا يغتفر فيها ذلك لمن يكتبون .

وفى وصف المقدسى للغة البادية والأقاليم يتضح فى كلامه تعدد اللهجات فى البادية حتى عصره ، وعبر عن ذلك « بلغات العرب فى الجزيرة » وأشار إلى ما بقى لبعضها من نسبة الصحة لها ، مع تفاوتها فى ذلك بين الصحيح والأصح، بخلاف لهجات الأقاليم العربية الأخرى فى مصر والشمال الأفريقى، إذ نسب إليها أنها عربية ركيكة أو منغلقة .

والزبيدى يصف ما فى أفق الأندلس فى زمانه بفساد لهجات التخاطب العامة بين من أطلق عليهم « دهماء الناس وسقاطهم » وقد امتد أثر ذلك إلى لغة الخاصة الفصحى التى استخدمت فى الشعر والكتابة والرسائل، وأحاديث الخاصة ، وقد انصرف الزبيدى عن النوع الأول لشيوعه وعموم البلوى به . واختص بجهده النوع الأخير فقط .

وخلاصة ما يفهم من هذه النصوص الثلاثة فيما يتعلق بعرضنا لتطور قضية الفصحى واللهجات أن الفصحى فى القرن الرابع قد اقتصرت على اللغة المكتوبة مع التحرز عن الخطأ فيها ، وفسدت اللهجات فى كل الأمصار وإن بقى حسن الظن ببعضها فى البادية .

وبانتهاء القرن الرابع الهجرى انتهى حسن الظن بالبادية أيضا ، وتوقف الاستشهاد تماما ، وبمضى الزمن تعرضت لغة الكتابة نفسها لمظاهر الخطأ فى بنية الكلمات والإعراب ، مع ركاكة الأسلوب وكثرة استخدام الكلمات الأعجمية فيه .